

التنوع الاقتصادي.. الواقع والرؤى الوطنية الخليجية

تقديم: سعادة الدكتور عبدالعزيز الحر

مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية

قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقد المنصرم في وضع رؤى وطنية تشكل منطلقاتها خارطة طريق لرسم المسار المستقبلي لهذه الدول في جوانب التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد معالم الطريق للاقتصادات الخليجية بهدف تعزيز تنافسيتها لدفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة بمختلف جوانبها لاسيما المالية.

التوجه نحو الاقتصاد المعرفي أساس التنوع الاقتصادي:

تؤكد أغلب الرؤى المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي أن أساس بناء اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على قطاع النفط والغاز يتطلب التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي يتسم بكثافة الاعتماد على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وبالرغم من قيام كافة دول مجلس التعاون بوضع التشريعات وبناء المؤسسات التي تعنى بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، غير أن حجم التقدم المحرز في هذا المجال لا يتناسب وحجم الإمكانيات المتاحة، وهو ما يعكسه ترتيب الدول الخليجية في مؤشر الاقتصاد المرتكز على المعرفة.

جدول (1) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الاقتصاد المبني على

المعرفة

قيمة المؤشر	الترتيب عالمياً	الدولة	
6.94	42	الإمارات	1
6.90	43	البحرين	2
6.14	47	عُمان	3
5.96	50	السعودية	4
5.84	54	قطر	5
5.33	64	الكويت	6

Source, World Bank, Measuring the Knowledge in the World Economy, Knowledge Assessment and Knowledge Economy Index

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن كل من الإمارات والبحرين وُعُمان قد صنفت بمستوى جيد وفق مؤشر الاقتصاد المعرفي والذي تتراوح فيه قيمة الدليل ما بين (6-7) وتتميز دول هذه المرتبة بمستوى مقبول في ميدان اقتصاد المعرفة مع البدء في التحول من مجتمع المعلومات نحو مجتمع المعرفة. بينما جاءت السعودية وقطر والكويت ضمن الدول ذات المستوى المتوسط والذي تتراوح فيه قيمة الدليل ما بين (5-6) وتشمل الدول التي نجحت في توسيع اقتصاد المعلومات، وبدأت في ارساء اللبنة الأساسية لاقتصاد المعرفة مع توفر مقومات مجتمع المعرفة.

ويمكن القول بأنه من المتوقع أن يرتفع ترتيب دول مجلس التعاون خلال العشرية الجديدة، حيث تبنت الدول خطط وبرامج طموحة لبناء اقتصاد المعرفة، وفيما يلي بيان ذلك:

1) دولة الإمارات:

أطلقت الحكومة الإماراتية عام 2017 استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة الهادفة إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية. وتركز هذه الاستراتيجية على محاور رئيسة تتمثل بالآتي:

- "إنسان المستقبل" من خلال تحسين مخرجات قطاع التعليم الذي يركز على التقنية والعلوم المتقدمة، ومنها الهندسة الحيوية، وتقنية النانو، والذكاء الصناعي.
- تبني الخطط والاستراتيجيات في مجال الطب الجينومي، والسياحة الطبية الجينومية عبر تحسين مستويات الرعاية الصحية، وتطوير حلول طبية وأدوية جينومية شخصية حسب حاجة المرضى.
- التركيز على الرعاية الصحية باستخدام الإنسان الآلي، والاستفادة من الروبوتات وتقنية النانو، لتعزيز إمكانات تقديم خدمات الرعاية الصحية والجراحية عن بعد، وتقديم حلول طبية ذكية على مدار الساعة عن طريق التقنية القابلة للارتداء، والزرع في الجسم البشري.
- "أمن المستقبل" من خلال تحقيق الأمن المائي والغذائي عبر منظومة متكاملة ومستدامة للأمن المائي والغذائي، تقوم على توظيف علوم الهندسة الحيوية والتقنية المتقدمة للطاقة المتجددة.
- تعزيز الأمن الاقتصادي عبر تبني الاقتصاد الرقمي، وتقنية التعاملات الرقمية.
- "ريادة المستقبل" من خلال الاستثمار في أبحاث الفضاء والعمل على تعزيز مكانة الدولة كمنصة عالمية للجهات الطموحة في مجال الدراسة والأبحاث ومشاريع الفضاء.

▪ تشجيع الأبحاث والتطبيقات الوطنية في الجامعات والمراكز المتخصصة في مجال علوم الدماغ والأعصاب، وتعزيز البشري والإدراكي بالشراكة مع الجهات العالمية المتخصصة.

وتشتمل هذه الاستراتيجية على (120) مبادرة لتطوير ثلاثين قطاعاً حتى عام 2071، وتستهدف بناء مدينة علمية على كوكب المريخ، وإنشاء (25%) من المباني باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول العام 2025، وأن تبلغ نسبة الرحلات التي تتم بمركبات ذاتية القيادة (25%).

(2) السعودية:

تشير رؤية السعودية 2030 بصورة جلية إلى مسار التوجه صوب الاقتصاد المرتكز على المعرفة من خلال المشاريع التي تضمنتها منها مشروع "نيوم" لبناء مدن ذكية تعتمد الطاقة النظيفة وتوفر استثمارات لربط القارات.

وسيشمل المشروع الذي من المتوقع أن تتخطى كلفته 500 مليار دولار (9) قطاعات استثمارية متخصصة في "مستقبل الطاقة، والمياه، والتنقل، والتقنيات الحيوية، والغذاء، والعلوم التقنية والرقمية، وتصنيع المحتوى المتطور والإعلام والإنتاج الإعلامي والترفيه وسبل المعيشة بما يشكل الدعامة الرئيسة لباقي القطاعات. حيث سيعمل على تطوير من حلول التنقل الذكية بدءاً القيادة الذاتية وحتى الطائرات ذاتية القيادة، والأساليب الحديثة للزراعة وإنتاج الغذاء، والرعاية الصحية التي تركز على الإنسان وتحيط به من أجل رفاهيته، سمي والشبكات المجانية للإنترنت الفائق السرعة أو ما

يُسمى بـ "الهواء الرقمي"، والتعليم المجاني المستمر على الإنترنت بأعلى المعايير العالمية، والخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة.

(3) دولة قطر:

نظراً لأهمية دور دعم ريادة الأعمال وقدرات الابداع في تسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد المرتكز على المعرفة والذي بدوره يعزز جهود التنوع الاقتصادي، فقد تم في استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022) تحديد الهدفين التاليين:

- تشجيع ريادة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية وتمكين قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة من النمو والمنافسة خلال الفترة (2018-2022).
- رعاية وتنمية قدرات الابتكار، وتبنيها، وترسيخها في القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة (2018-2022).

كما قامت قطر بتأسيس حاضنة للمشاريع القائمة على المعرفة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، حيث أصبحت الواحة حاضنة رئيسية لتطوير التقانة ودعم جهود البحث والتطوير في دولة قطر. وفي إطار تأسيس إطار للشراكة بن القطاعين العام والخاص لدعم بناء قطاع أعمال قائم على المعرفة، فقد تم تشريع قانون الشراكة بن القطاعين العام والخاص والذي يحكم العلاقة بين هذين القطاعين.

(4) الكويت:

تم إدراج برنامج الاقتصاد المعرفي ضمن ركيزة الاقتصاد المتنوع المستدام ليكون احدى الركائز التي تعتمد عليها الدولة ضمن خطة التنمية لتنوع مصادر الدخل، وتم

وضع آلية كيفية إمكانية النظر الى الاقتصاد المعرفي بانه أحد الموارد الحقيقية ومصدر رئيسي من مصادر دخل الدول والصناعات كما هو معمول به عالمياً، وتقوم الامانة العامة للتخطيط والتنمية بالتعاون مع الجهات المعنية في كيفية تحويل البرنامج الى برنامج حقيقي مرتبط بزمن معين للاستفادة منه على مستوى المنظور القريب والمتوسط ضمن خطة التنمية.

وقد تم عقد المنتدى الأول للاقتصاد المعرفي عام 2016 تحت عنوان وظائف الدولة في معاصرة الاقتصاد المعرفي، وركز آنذاك على الدور والوظائف المتوقعة من الحكومات أن تقوم فيها. بينما ركز المنتدى الثاني عام 2018 على الجوانب التطبيقية للاقتصاد المعرفي وكان عنوانه " الحكومات المعرفية أفضل ممارسة والدروس المستفادة".

5) عمان:

بدأت عُمان منذ العام 2016 تنفيذ استراتيجية اقتصادية جديدة بقصد خفض اعتمادها على النفط من (44%) في العام 2016 لتصل إلى (22%) في العام 2020. وتؤكد هذه الاستراتيجية على الاستثمار في قطاعات الصناعات والتعدين وفي قطاع السياحة، وكذلك الاستثمار في الاقتصاد المعرفي أجل إحداث تحول نوعي في العائد الاقتصادي بما يؤمن التخلص من الاعتماد الكلي على النفط، والبحث عن خيارات أخرى أكثر استدامة واستقراراً.

6) البحرين:

ركزت رؤية البحرين 2030 على تحفيز القطاع الخاص وجعله يتولى الدور الرئيسي في ارتقاء الاقتصاد والتوسع في القطاعات القائمة على المعرفة، وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية .

وتمتلك البحرين مستوى متقدماً من الحوافز الاقتصادية، حيث تقوم مؤسسة تمكين بتوفير الدعم للمؤسسات والأفراد بهدف الارتقاء بالمستوى المعرفي من خلال توفير البرامج التدريبية المدعومة. وتقوم بدعم المؤسسات بشكل مباشر، ولا يقتصر دورها على تقديم حلول التمويل لمؤسسات القطاع الخاص بل إنها أيضاً تشجع على التوسع في القطاعات القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي، فتقدم تمكين أيضاً منحة الدعم الفني، وهي منح للشركات لشراء الآلات والتكنولوجيات الجديدة.

أما النظام المؤسسي في البحرين فهو أيضاً متطور حيث تقدم البحرين بيئة تنظيمية جاذبة للاستثمار ولديها معايير حوكمة توفر الاستقرار للمؤسسات، كما تمتلك البحرين اليوم بنية تحتية عالية الجودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المداخل الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي

1) زيادة تحسين البيئة التي تسمح بازدهار القطاع الخاص :

تساعد المبادرات المستمرة في دول مجلس التعاون الخليجي بقصد تحسين بيئة الأعمال على تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر. فالاستثمار الأجنبي المباشر قادر على رفع مستوى الإنتاجية من خلال نشر التكنولوجيا وخلق المعرفة. ومن الممكن أن يؤدي سد فجوة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي إلى

زيادة نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة تصل إلى نقطة مئوية كاملة.

(2) تحسين التنافسية والانضباط :

يمكن دعم التنافسية من خلال زيادة تركيز القطاع العام على القيام بدوره وذلك عن طريق تنفيذ عمليات الخصخصة والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، وإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالتنافسية التي تتصف باتساع نطاقها وكفاءة إنفاذها في دول مجلس التعاون الخليجي .

وقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي رؤى وطنية تضمنت عناصر مهمة من السياسات الصناعية. ورغم أن مثل هذه السياسات يمكن أن تُشجع على استحداث قطاعات جديدة، فمن الضروري التعامل معها بحذر ومراعاة توجيه الدعم إلى قطاعات معينة وليس إلى شركات منفردة، وأن يكون الدعم محدد المدة ومصحوباً بمعايير أداء معينة.

(3) تحفيز التوظيف في القطاع الخاص وتحسين التنافسية :

تبدو الأجور أعلى مما توحى به مستويات الإنتاجية في بعض دول مجلس التعاون. ونظراً لأن ارتفاع الأجور والتوظيف في القطاع العام يُسهمان في الفجوة بين الأجور والإنتاجية، فسوف يتعين احتواء فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص في كل من الكويت، عمان، السعودية، الإمارات، وذلك من خلال ربط التعويضات بالأداء على نحو أوثق وزيادة السيطرة على صرف العلاوات والبدلات والإفصاح عن توقعات تقييد

نمو فرص العمل في القطاع العام في كل من الكويت، عمان، والسعودية. ويُمثل تحسين التعليم والتدريب ركيزة أساسية لتحسين رأس المال البشري ورفع مستويات الإنتاجية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

4) تحسين الحوكمة :

ينبغي تقوية الأطر القانونية لحماية حقوق المتعاقدين والدائنين وحقوق الملكية. وسيطلب تعزيز سيادة القانون زيادة الشفافية بشأن المالك المستفيد في قطاع الشركات. وستجني الكثير من الدول فوائد من تعزيز نظم التصريح بالأصول بصورة علنية لكبار المسؤولين، وتجريم أعمال الرشوة والاختلاس، وتقليص فرص مزاولة أنشطة الفساد والكسب الريبي.

أن السير قدماً نحو التنويع الاقتصادي في الدول الخليجية خلال العشرية الثالثة للتغلب على التقلبات التي تحصل في السوق العالمية للنفط والغاز تتطلب حشد الطاقات نحو بناء الاقتصاد المعرفي والرقمي ورفع مستويات الإنتاجية وتعزيز المنافسة وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات ذات الأولوية، ولتحقيق ما تقدم، ينبغي القيام بجملة من الإصلاحات السياسية والتنظيمية والتشريعية والإجرائية والاستغلال الأمثل للأصول المتاحة في الاقتصادات الخليجية وتأطيرها لدفع جهود التنويع الاقتصادي نحو الأمام .

مؤشرات التنويع الاقتصادي بدولة قطر:

شهد الاقتصاد القطري خلال العشرين سنة المنصرمة تحولاً إيجابياً في مجال سياسة التنوع الاقتصادي الهادفة للتقليل من مخاطر الاعتماد الكلي على قطاع

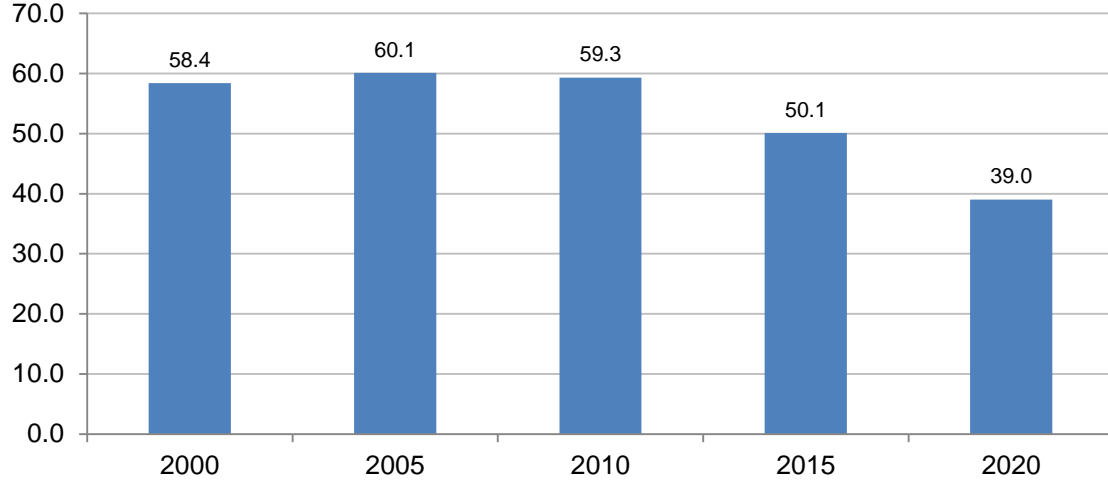
الهيدوكربون في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تصاعدت أهمية الأنشطة الاقتصادية من خارج قطاع الهيدروكربون، مما عزز من مسيرة الابتعاد على الاقتصاد الريعي والتحول نحو القطاع الإنتاجي الذي يشكل المدخل لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال المعطيات الرقمية لمؤشرات التنوع الاقتصادي بدولة قطر.

أولاً- الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس التنوع الاقتصادي، فكلما زاد التنوع الاقتصادي كلما زادت مساهمة القطاعات غير النفطية المتمثلة في قطاعات الصناعة التحويلية وقطاعات الخدمات والسياحة والمعلومات والاتصالات، وانخفضت مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي. ويلاحظ بأن مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر قد انخفضت بنسبة (19.4%) ما بين عامي 2000 و2020.

شكل (1) مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020)

(2020) %



المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

يلاحظ من الشكل أعلاه حصول تطور فيما يتعلق بالتوسع في الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز في القطاعات التمكينية وقطاع الخدمات والبناء والتشييد لا سيما بعد البدء في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، والجدول التالي يُبين ذلك.

جدول (1) التغير في حصص القطاعات الرئيسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2003، 2013-2018)

القطاع	2003	2013	2018
قطاع النفط والغاز	53	55	39
الصناعة	13	11	9
البناء والتشييد	6	9	12
الخدمات	28	29	40
الإجمالي	%100	%100	%100

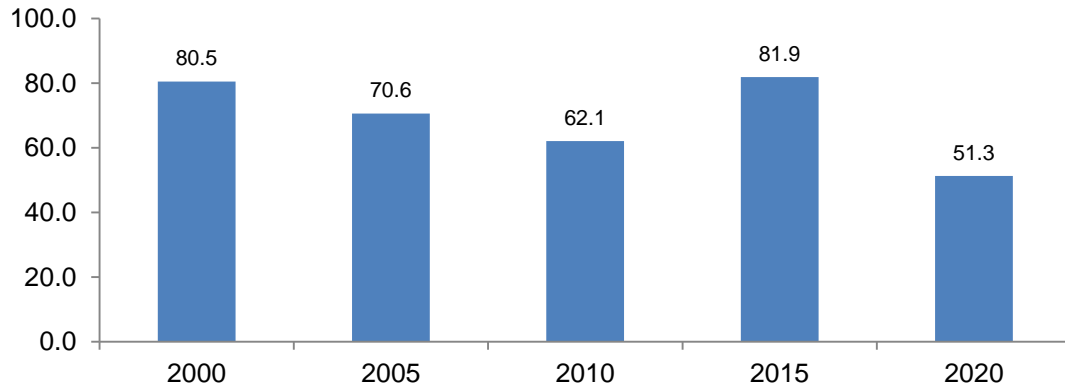
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، تقرير الافاق الاقتصادية لدولة قطر (2021-

2023)، يناير، 2022، ص 85

ثانياً- مساهمة إيرادات النفط والغاز إلى إجمالي الإيرادات

يشير المشهد العام لمالية الحكومة في دولة قطر على بقاء هيمنة إيرادات قطاع النفط والغاز على الإيرادات العامة بالرغم من انخفاضها خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين حتى وصلت إلى (62.1%) عام 2010، غير أنه سرعان ما تصاعدت هيمنة إيرادات النفط والغاز على إجمالي الإيرادات العامة، خلال النصف الأول من العشرية الثانية حيث وصل إلى قرابة (82%) من الإيرادات العامة لعام 2015، لكن سرعان ما اتخفض في النصف من العقد المنصرم لتصل النسبة إلى أكثر من النصف قليلاً (51.3%) والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (2) إيرادات النفط والغاز كنسبة من الإيرادات العامة (2000-2020)



المصدر: تم احتساب النسبة من الباحث بالاعتماد على مصرف قطر المركزي،

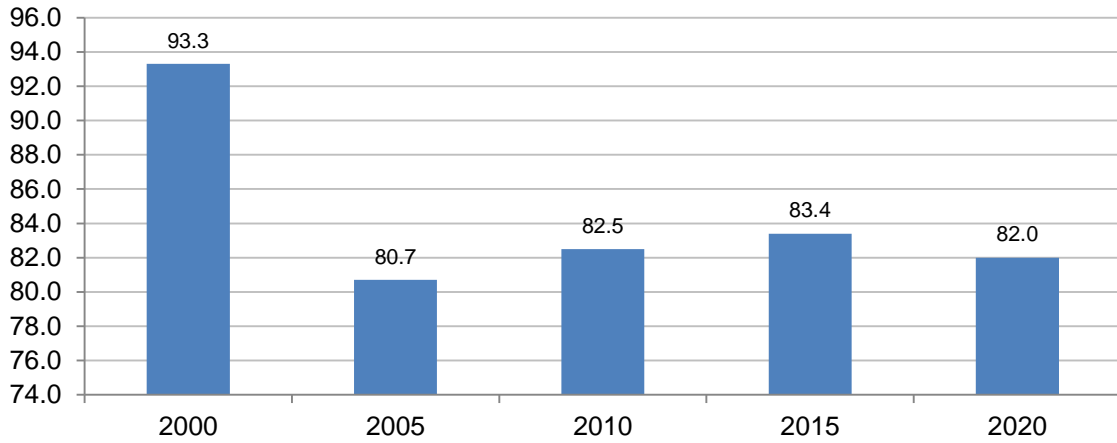
التقرير السنوي، سنوات مختلفة

ثالثاً- الصادرات النفطية كنسبة من إجمالي الصادرات

يشير مشهد الصادرات القطرية لدول العالم خلال العقدين المنصرمين إلى انخفاض الأهمية النسبية للصادرات من النفط والغاز ضمن هيكل الصادرات القطرية حيث انخفضت بنسبة (11.3%) ما بين عامي 2000 و 2020، وهذا يعكس بدء الأثر

الإيجابي لسياسة التنوع الاقتصادي بدولة قطر المنفذة في إطار استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016).

شكل (3) نسبة الصادرات من النفط والغاز من إجمالي الصادرات (2000-2020)



المصدر: تم احتساب النسبة من الباحث بالاعتماد على مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

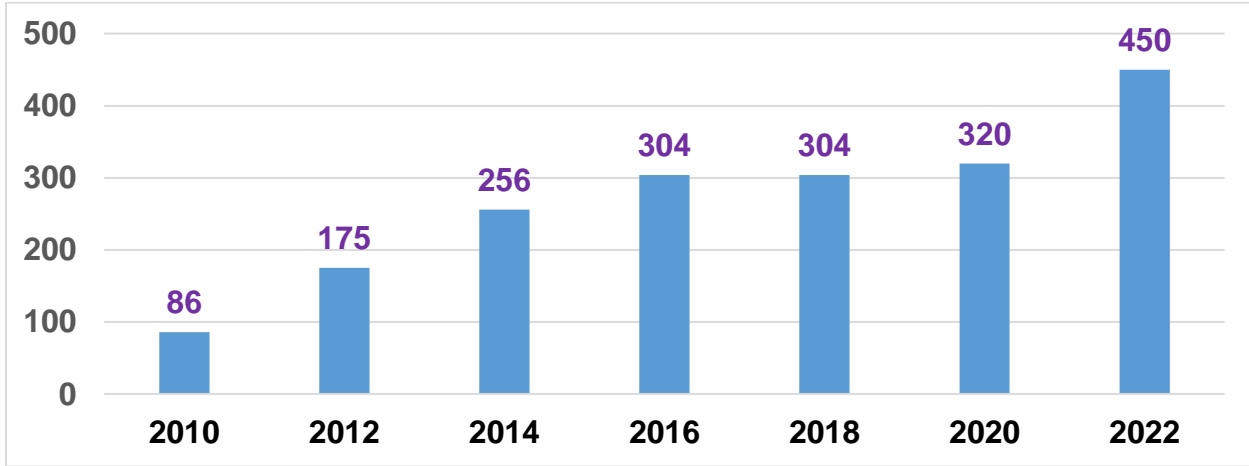
ومن المؤمل إن ترتفع الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في هيكل الصادرات القطرية خلال العشرية الثالثة مع تبني استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر (2023 - 2027) التي تشتمل على برامج وخطط وسياسات تركز على تنمية الصادرات غير النفطية والتحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يشكل المدخل الرئيس للتنوع الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويسهم بصورة فعالة في إيجاد صادرات غير نفطية جديدة كالسلع المعرفية وغيرها.

التوجهات المستقبلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

1) تعزيز وتنويع الاستثمارات الخارجية

شكلت مكانة دولة قطر في صناعة الغاز الطبيعي واحتياطياته الركيزة الرئيسة التي أتاحت للدولة أن تعزز سياسة التنوع الاقتصادي من خلال تشكيل صندوق

الثروة السيادية الذي شهد ارتفاعاً في قيمة أصوله من نحو (86) مليار دولار عام 2010 إلى (450) مليار دولار عام 2022، أي بنسبة زيادة قدرها (423%)
تطور قيم أصول جهاز قطر للاستثمار (2010-2022) مليار دولار



المصدر: معهد صندوق الصناديق السيادية

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الثروة السيادي القطري من ضمن أكبر 10 صناديق ثروة سيادية عالمية، إذ يبلغ حجم أصول قطر السيادية (كافة أصول جهاز قطر للاستثمار السائلة وغير السائلة والاستثمارات)، ما حجه 450 مليار دولار في عام 2022.

جدول (1) صناديق الثروة السيادية العشرة الأكبر في العالم (يونيو 2022)

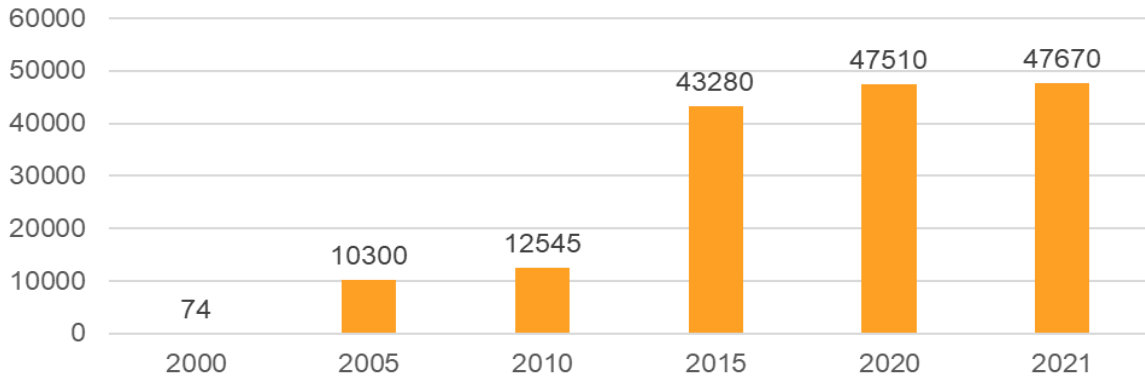
الدولة	إجمالي الأصول "دولار"	الجهة	ت
مملكة النرويج	1,338,200,286,000	الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي	1
جمهورية الصين الشعبية	1,222,307,000,000	مؤسسة الاستثمار الصيني	2
دولة الكويت	737,938,500,000	هيئة الاستثمار الكويتية	3
الإمارات العربية المتحدة	697,863,828,480	جهاز أبو ظبي للاستثمار	4
المملكة العربية السعودية	620,000,000,000	صندوق الاستثمارات العامة	5
جمهورية الصين الشعبية	588,903,442,872	المحفظة الاستثمارية لهيئة النقد بهونج كونج	6
جمهورية سنغافورة	578,000,000,000	جي أي سي (صندوق الثروة السيادية بسنغافورة)	7
جمهورية سنغافورة	484,441,000,000	صندوق "تيماسيك القابضة"	8
دولة قطر	450,000,000,000	جهاز قطر للاستثمار	9
جمهورية الصين الشعبية	447,358,000,000	صندوق المجلس الوطني للضمان الاجتماعي	10

المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية

Top 100 Largest Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets, Sovereign Wealth Fund Institute,
<https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund>

ارتفعت قيمة الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من قطر من (74) مليون دولار عام 2000 إلى 47670 مليار دولار عام 2021 أي تضاعفت بأكثر من (642) مرة ما بين عامي 2000 و2020، شكلت الاستثمارات القطرية المباشرة بالخارج ما نسبته (9.6%) من إجمالي الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية المباشرة الصادرة لعام 2020 وجاءت بالمرتبة الثالثة عربياً بعد الإمارات والسعودية.

شكل (4) الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة قطر (2021-2000) مليون دولار

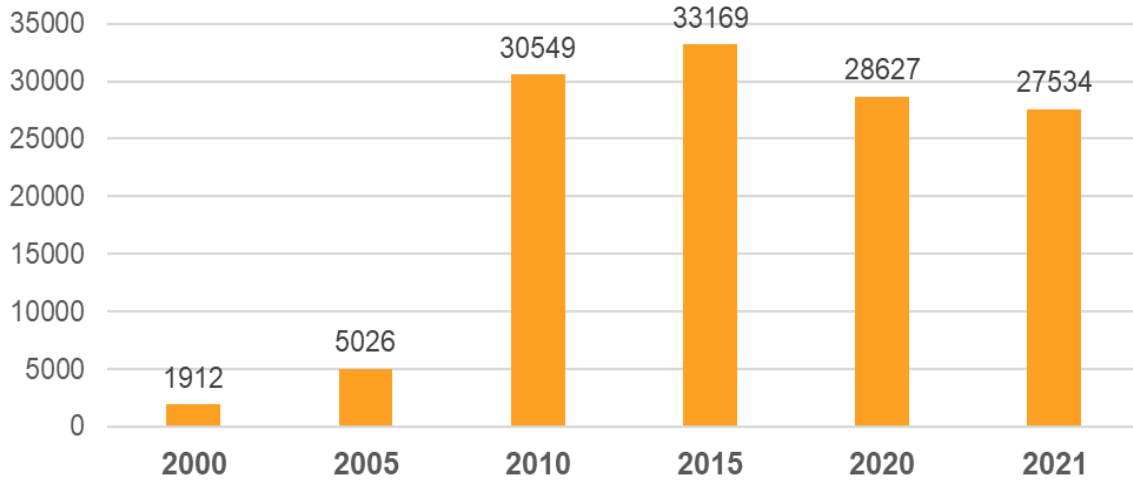


Source: UNCTAD, World Development Investment Report, Various Issues

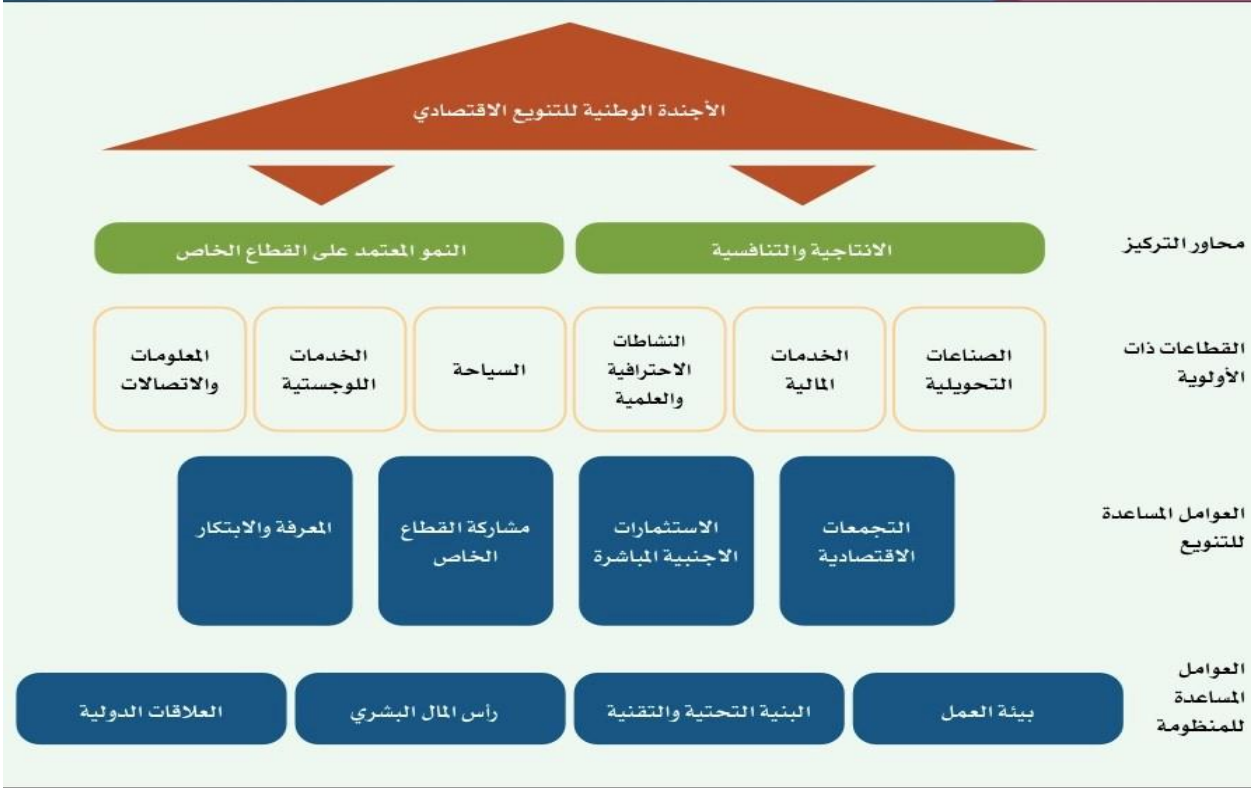
كما شهد الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة قطر ارتفاعاً من (1912) مليون دولار عام 2000 إلى (33169) مليون دولار عام

2015، أي تضاعف (17.3) مرة ما بين عامي 2000 و2015، ثم انخفض عامي 2020 و2021 نتيجة لجائحة كورونا.

شكل (5) الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة قطر (2000-2021) مليون دولار



Source: UNCTAD, World Development Investment Report, Various Issues



المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة: استراتيجية التنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص ٢٠١٧-٢٠٢٢.

خاتمة ومقترحات

- 1- أن التنوع الاقتصادي مهم جداً لتعزيز استدامة الاقتصاد القطري وازدهاره من خلال تنوع مصادر الدخل المتاحة والقاعدة الإنتاجية خارج قطاع النفط والغاز، عن طريق خلق بيئة محفزة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، والذين يشكلون ركيزة التنوع الاقتصادي.

2- ساهمت التحولات في البيئة التشريعية والمؤسسية التي شهدتها دولة قطر خلال العشرية الثانية من القرن العشرين في حصول تقدم نحو تنويع الاقتصاد القطري، حيث ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من (41.6%) عام 2000 إلى (59.0%) عام 2018، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (17.4%).

3- انخفضت مساهمة إيرادات النفط والغاز من إجمالي الإيرادات العامة بنحو (29.2) نقطة مئوية ما بين عامي 2000 و2020، وهذا يعكس توجه قطر نحو الاستدامة المالية من خلال تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة.

إن الارتقاء بعملية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

تركيز الأنشطة والبرامج صوب بناء مرتكزات الاقتصاد القائم على المعرفة ورفع مستويات الإنتاجية وتعزيز المنافسة وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات ذات الأولوية، لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

- أهمية إرساء منظومة قانونية تحمي الملكية الفكرية للمشاريع الخلاقة وعلاماتها التجارية، بوصفها شرطاً أساسياً لتحفيز رواد الأعمال على الإبداع والابتكار وتطوير المشروعات، وخلق صناعات جديدة ترفد الاقتصاد.
- العمل على تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، لا سيما لدى المواطنين القطريين، وتعزيز مستويات الإنتاجية في القطاعات ذات الأولوية، وزيادة حجم ومساهمة صادرات السلع والخدمات غير الهيدروكربونية في الناتج

المحلي الإجمالي، بجانب تقوية مركز قطر باعتباره مركزاً إقليمياً متميزاً للقطاعات ذات الأولوية.

- تبني المزيد من الإصلاحات السياساتية والتنظيمية والتشريعية والإجرائية، والاستفادة المثلى من الأصول المادية الملموسة وغير المادية المتاحة في الاقتصاد المحلي وتأطيرها لدفع جهود التنويع الاقتصادي نحو الأمام.
- العمل على معالجة نقاط الضعف في مؤشرات تنشئة المهارات واستيعاب التكنولوجيا وقبول المخاطر وعملية الابتكار، ومؤشر العولمة، من خلال طرح مبادرات وبرامج تسهم في الارتقاء بمهارات رواد الأعمال وتعزيز قدرتهم على الابتكار والاستيعاب الشامل للتكنولوجيا.
- تذليل كافة التحديات التي تواجه القطاع الخاص القطري؛ من بينها تطوير البيئة الاقتصادية والبنية التحتية، وتطوير الأطر الإدارية والتشريعية، وتعزيز فرص الوصول إلى المعلومات والتدريب، وتعزيز فرص الوصول إلى التمويل المناسب
- إطلاق المزيد من المبادرات والبرامج الوطنية التي تدعم رواد الأعمال وتعزز تنافسية منتجاتهم وخدماتهم على المستوى المحلي، وتضمن دخولهم في المناقصات المحلية.